اقتصاد

«الكهرباء» لـ«الوطن»: كمية الغاز الجديدة تشغل عنفة توليد واحدة فقط.. والمتوقفة عن العمل ٨ عنفات

| رامز محفوظ

صرح مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» بأن كمية الغاز التي وردت من وزارة النفط مؤخراً بحدود ٧٠٠ ألف متر مكعب يومياً تكفي لتشغيل عنفة واحدة فقط، وليس باستطاعتها بمطلق الأحوال تشغيل عنفات توليد الكهرباء المتوقفة عن العمل حالياً، التي وصل عددها إلى ٨ عنفات.

وأشار إلى أن العنفة الواحدة تستهلك بحدود ٩٠٠ ألف متر مكعب من الغاز يومياً، لذا فإن هذه الكمية بالكاد تكفي لتشغيل عنفة واحدة، لافتاً إلى أنه ليس من الضروري أن تزود هذه الكمية من الغاز كل يوم لعنفة جديدة متوقفة عن العمل، وتوزع بالتناوب، إذ إن هذه الكمية تعطى حسب الجدوى الاقتصادية للتشغيل، وبالتالي تعطى للعنفة التي باستطاعتها توليد أكبر كمية كهرباء.

ولفت إلى أن تزويد وزارة الكهرباء بهذه الكمية من الغاز كان له أثر بسيط على واقع الكهرباء، منوهاً بأن البرد الذي جاء خلال فترة الأعياد الحالية جعل كمية الغاز التي وصلت بلا أثر، بمعنى أن كمية الغاز أمنت ١٠٠ ميغا واط ساعي زيادة للشبكة الكهربائية، على حين أن انخفاض الحرارة زاد الحمل على الشبكة بحدود ٢٠٠ ميغا واط ساعي، وبالتالي خسرت الشبكة الكهربائية ١٠٠ ميغا واط.

وبيّن أن درجة الحرارة تحسب تقديرياً من قبل وزارة الكهرباء، فإذا ارتفعت درجة الحرارة فوق ١٥ درجة مئوية ولو درجة واحدة، فإنها تسهم بشكل جيد في تأمين الكهرباء بشكل أكبر لجميع المواطنين، وتجعل وضع الكهرباء أفضل، أما إذا انخفضت درجة الحرارة لأقل من ١٠ درجات مئوية، فإن الأحمال على الشبكة ستكون كبيرة جداً، وسينعكس ذلك سلباً على واقع الشبكة الكهربائية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه حالياً في بعض مناطق ريف دمشق تنخفض درجة الحرارة فيها إلى ما دون الصفر بعدة درجات.

وبخصوص التقنين في ليلة رأس السنة والتساؤلات عن واقع الكهرباء في هذه الليلة، وهل هناك تقنين أم لا؟ أوضح المصدر المسؤول في الوزارة أنه لم تتضح الصورة بعد بخصوص موضوع التقنين خلال هذه الليلة، لافتاً إلى أنه من الممكن أن يكون خلال ليلة رأس السنة واقع التقنين على حاله في كل المناطق خلال ساعات النهار، حيث إن أي عملية توفير للغاز من الممكن أن يتم الاستفادة منها، وبالتالي استخدامها لتوليد الكهرباء مساء، بحيث يمكن تأمين الكهرباء لجميع المواطنين في هذا التوقيت.

ضابط في الجمارك لـ«الوطن»: حملة ضد حيتان التهريب في حلب

| عبد الهادي شباط

تنفذ الجمارك حملة واسعة على المهربات في حلب لضرب مختلف حلقات وشبكات التهريب في المحافظة، خاصة أن الكثير من المهربين استفادوا خلال السنوات الماضية من الظروف الأمنية على الحدود الشمالية، وكثفوا نشاط التهريب وإدخال البضائع والمواد بطرق غير شرعية.

وتحفظ الضابط المشرف على الحملة خلال حديثه مع «الوطن» على تفاصيل الحملة، مكتفياً بتأكيد أن هناك خطة واسعة يتم العمل عليها في حلب لضرب مستودعات التهريب الأساسية ومتابعة شبكات التهريب عبر جملة المعلومات التي حصلت عليها الجمارك ودققت فيها.

ونوّه بأن خطة العمل في حلب لن تختصر على مجرد حملة مؤقتة، بل لها طابع الديمومة، والهدف ضرب حلقات التهريب وحيتان التهريب في المحافظة، الذين استفادوا من الظروف العامة التي عانت منها حلب خلال الأحداث الماضية، في حين لم يعد مسموحاً اليوم بهذه التجاوزات، ولن يكون أحد فوق القانون، وسيتم ضرب حلقات التهريب من دون النظر لأي اعتبارات جانبية.

وأشار إلى أن الحملة في حلب تنفذ بإشراف وتنفيذ قيادة الضابطة الجمركية بدمشق، وأن تحفظه على المعلومات حول الحملة هو لمتابعة تنفيذ العديد من المهام التي يتم العمل عليها، خاصة أن الإعلان عن بعض التفاصيل وحملات التهريب في مناطق أخرى أفقد الجمارك عنصر المفاجأة، وهو ما حدث عند تنفيذ حملة موسعة في ريف حمص، حيث تم إفراغ الكثير من المستودعات قبل وصول الجمارك إليها، مما يكلف العمل الجمركي المزيد من المتابعة والتقصي لضبط المواد المهربة وملاحقتها، حيث تمت المصالحة على بعض المستودعات التي تم ضبطها هناك بنحو ١٥٢ مليون ليرة سورية، شملت مستودعاً خاصاً بالعدد الصناعية المهربة كان يتم العمل فيه على تجهيز الكثير من المنشآت لجهة تنفيذ تجهيزات التكييف والتبريد وتأمين مضخات المياه العملاقة.

وتم ضبط المهربات ومصادرتها، وبادر صاحب المخالفة إلى المصالحة على المهربات المضبوطة وفق التعليمات النافذة، إذ تم التسوية على هذه المهربات بنحو ٨٥ مليون ليرة، كما تم المصالحة على مخالفة لمستودع أدوات وتجهيزات كهربائية من غسالات وبرادات بنحو ٤٠ مليون ليرة وكذلك تسوية مخالفة على مستودع لبيع الرخام المهرب بنحو ٢٧ مليون ليرة.

وبالعودة مع الضابط إلى حلب، بين أنه تم إحداث حركة تنقلات في الضابطة العاملة في المحافظة بهدف تحديث العمل الجمركي، وضمان تحقيق النتائج المرجوة، وذلك عبر تحديد آليات عمل وبرامج وخطط جديدة تتلاءم مع طبيعة البيانات والمعلومات التي تحصل عليها الجمارك، حول المهربات وخطوطها نقلها والمعابر التي تنفذ من خلالها نحو الأسواق المحلية، وذلك لما للمحافظة من أهمية خاصة في الجغرافيا السورية، وخاصة أنها على تماس مع الحدود التركية التي فتحت الأبواب أمام إدخال المهربات خلال السنوات الماضية، وخاصة المهربات التركية التي لا تحمل أي مواصفات أو بيانات تدل على مدى سلامتها وصلاحيتها، ومن دون أي توضيح حول المواصفات بهدف إدخال مواد رخيصة ومجهولة المصدر لإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني والصناعة السورية، إضافة لإلحاق الضرر بالمستهلك المحلي.

وكانت الضابطة الجمركية حققت في العام الماضي (٢٠١٨) أكثر من ٢ مليار ليرة سورية غرامات لقضايا تهريب في محافظة حلب معظمها كانت مهربات لمواد وبضائع تركية أو تم إدخالها عبر الأراضي التركية وصولاً للأسواق المحلية.

إعانة ٧٥ مليوناً لدار الكرامة و١٠ بالمئة رسم على السيارات المغادرة للكراجات
أنفقت «دمشق» عام ٢٠١٩ بحدود ١٠ مليارات ليرة وحصلت على ١٠,٨ مليارات

| محمود الصالح

كشف مصدر خاص في محافظة دمشق عن إنفاق أكثر من ٧ مليارات ليرة سورية على مختلف المشاريع في المحافظة خلال العام الحالي حتى نهاية تشرين الثاني الماضي، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق مع نهاية العام إلى ١٠ مليار.

وبين أن إيرادات الرسوم والتكاليف المحلية التي حققتها المحافظة للتاريخ نفسه بلغ نحو ٩ مليارات ليرة، في حين تبلغ اعتمادات الإيرادات الإجمالية للعام الحالي ١٠,٨ مليارات ليرة، وأضاف المصدر أن النفقات التي صرفت حتى منتصف كانون الأول الجاري بلغت أكثر من ٧ مليارات على المشاريع، علما أن اعتمادات المشاريع خلال العام الجاري زادت على ١٠ مليارات ليرة سورية، منها ٧٦٠ مليون ليرة لمشاريع المدارس و٣,٧ مليارات لمشاريع الطرق و٧٥ مليون ليرة لمشاريع الصحة و٥٥٠ مليون ليرة لمشاريع الصرف الصحي ومليون ليرة فقط لمشاريع معالجة النفايات الصلبة.

على حين تم رصد ٢,٧ مليار لمشاريع النظافة وحماية البيئة، و١,٣ مليار لمشاريع إدارة الكوارث والدفاع المدني والإطفاء بينما كانت اعتمادات المشاريع الطارئة التي يتم إقرارها نظراً لظروف معينة وبحالة آنية بحدود ١,٣ مليار ليرة سورية، على حين اقتصرت النفقات الإدارية على مبلغ ٤٥٠ مليون ليرة.

وأكد المصدر أن نسبة الإنفاق ستزيد بشكل كبير وتحقق الخطة لأن معظم المشاريع والنفقات يتم تصفيتها في الأيام الأخيرة من العام المالي.

إلى ذلك عقد مجلس محافظة دمشق دورة استثنائية ليوم واحد اقتصرت على مناقشة تقرير لجنة التخطيط والبرامج والشؤون المالية، المتضمن اقتراح إجراء مناقلة بين بعض بنود الموازنة، وعادة يتم هذا الإجراء بهدف صرف جميع الاعتمادات المرصودة في الموازنة بحيث يتم نقل اعتمادات البنود التي لم يتم الصرف عليها إلى بنود ترتب عليها التزامات مالية وجب تسديدها وقد نفذت من الاعتمادات الأصلية لهذا البند.

وقد أقر المجلس في جلسته الاستثنائية السماح للهيئات الإدارية في مراكز انطلاق السيارات والباصات بتقاضي نسبة ١٠ بالمئة كحد أقصى من الآليات المغادرة وتوزع ٥ بالمئة للهيئة الإدارية و٥ بالمئة لمصلحة محافظة دمشق كبدل خدمة لمركز الانطلاق، وكذلك وافق المجلس على منح ٧٥ مليون ليرة إعانة لدار الكرامة للمسنين في دمشق، وإضافة ٣٧ مليوناً إلى اعتمادات دار الكرامة للمسنين بدمشق، وإقرار تعديل رسوم مبيت السيارات في كراجات الحجز للمركبات دون ٣٥٠٠ كغ، ٢٥٠ ليرة يومياً وفوق ٣٥٠٠ كغ، ٤٠٠ ليرة يومياً.

وإجراء مناقلة بقيمة ٥٠ مليون ليرة من بند التزامات الخزينة العامة إلى بند الأحكام القضائية، حيث كانت اعتمادات بند التزامات الخزينة العامة ٦٧٦ مليون ليرة وأصبحت ٦٢٦ مليون ليرة واعتمادات الأحكام القضائية كانت ٥٠ مليون ليرة أصبحت ١٠٠ مليون ليرة.

وقد تمت خلال الجلسة إضافة ٣٠٠ مليون اعتمادات لمشاريع الطرق ومثلها للمشاريع المباشر بها و٥٠ مليون ليرة للنفقات الإدارية ومثلها للمشاريع الجديدة على حين تم تخفيض ٢٥٠ مليون ليرة من اعتمادات مشاريع إدارة الكوارث والدفاع المدني ومثلها من المشاريع المباشر بها و٢٥ مليوناً من المشاريع الطارئة.

الحكومة تبيع الشعير بأقل من السوق بنحو ١٨ بالمئة
«اتحاد الفلاحين» لـ«الوطن»: مهما كان دعم الفلاح فهناك تقصير تجاهه

| رامز محفوظ

صرح مدير مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد لـ«الوطن» بأن موافقة رئاسة مجلس الوزراء على تقديم دعم للكميات المسوقة من مادة الشعير بقيمة ٤٠ ألف ليرة سورية للطن خلال الدورات العلفية حتى نهاية شباط من العام القادم تخص الكميات المسوقة للمؤسسات الحكومية فقط، مبيناً أن هذا الدعم موجه لمربي المواشي والثروة الحيوانية.

وحدد المجلس سعر مبيع الطن الواحد من مادة الشعير المحلي موسم ٢٠١٨-٢٠١٩ بسعر ١٠٦,٥ ألف ليرة سورية «١٠٦,٥ ليرة للكيلو» حتى نهاية عام ٢٠٢٠، علماً بأن سعر الكيلو في السوق ١٣٠ ليرة سورية، هذا الأمر يعود بالفائدة على مربي المواشي وهي عبارة عن خطوة إيجابية من الحكومة، ما يعني أن سعر المبيع ينخفض بأكثر من ١٨ بالمئة مقارنة بالسوق.

وأشار إلى أنه منذ بداية موسم تسويق الشعير لهذا العام كانت كميات الشعير المتبقية بالأسواق كبيرة، ولم يسوّق منها سوى نحو ٣٠٠ ألف طن، مبيناً أنه خلال هذا الموسم لم تسوق الكميات المطلوبة واعتذرت وزارة الزراعة عن هذا الأمر، وبررت عدم تسويق هذه الكميات لعدة أسباب، منها عدم وجود مراكز تسويق ومراكز تخزين، فضلاً عن أن كميات الإنتاج لهذا الموسم كانت كبيرة جداً.

وبين عماد أنه مهما يتم دعم الفلاح السوري فهناك تقصير تجاهه، وحتى لو تم التأخير عن دعم الفلاح فإن الفلاح يبقى منتجاً، مشيراً إلى أن هذا القرار سوف ينعكس على واقع تسويق الشعير، لأنه سيصبح أفضل الموسم القادم، منوهاً بأنه كلما تم تحرير مساحات أكبر من الأراضي من الإرهاب سيكون الواقع الزراعي أفضل، وسوف يزداد الإنتاج، ومن ثم سيكون واقع التسويق جيداً ومتميزاً عن الأعوام السابقة.

وبخصوص آخر مستجدات تسويق الأقطان، بين عماد أن التسويق مستمر، وليس هناك أي عقبات أو مشاكل، مشيراً إلى أن الكميات المتوقع تسويقها بحدود ٧٥ ألف طن، وما سوق حتى تاريخه تجاوز ٥٠ ألف طن.

وأوضح أن الانتهاء من عملية تسويق الأقطان سيكون مع انتهاء الموسم، ومن المتوقع أن تنتهي عملية تسويقه خلال الشهر القادم، لافتاً إلى أن عملية استيراد الأقطان هذا العام غير مطروحة، وذلك بسبب وجود كميات كافية من الأقطان في معامل صناعة القطنيات، لافتاً إلى أن سورية قبل الحرب الإرهابية عليها كانت تنتج بحدود مليون طن في الموسم من الأقطان وهذا الأمر كان ينعكس إيجاباً على التصدير.

وأوضح أن واقع الأقطان في تقدم عاماً بعد عام، والمساحات المزروعة إلى ازدياد، لافتاً إلى أن الواقع في دير الزور والرقة وواقع الدمار الذي لحق في الري والسقاية في تلك المحافظات إثر سلباً في إنتاج الأقطان، منوهاً بأن الحكومة وضعت حالياً خططاً ممنهجة للنهوض بواقع إنتاج الأقطان، وخصوصاً بشأن مضخات المياه.

٥,٢ مليارات ليرة مبيعات «ألبان حمص»
حماد لـ«الوطن»: انخفاض واردات الحليب الخام بنسبة ٦٠ بالمئة وتهريبه إلى لبنان

| الوطن

بيّن مدير عام شركة ألبان حمص محمد حماد لـ«الوطن» أن نسبة تنفيذ خطة الشركة الإنتاجية للعام الحالي وصلت إلى ٩٥٪ حتى تاريخه، لافتاً إلى أن قيمة المبيعات الشركة بلغت أكثر من ٥,٢ مليارات ليرة، على حين بلغت أرباحها نحو ٢٦٠,٥ مليون ليرة سورية لغاية نهاية شهر تشرين الثاني الفائت.

وكشف حماد أن واردات الحليب الخام إلى الشركة انخفضت مؤخراً بنسبة نحو ٦٠٪ لتصبح نحو ٣٠ طناً يومياً بعد أن كانت تتجاوز كمية ٥٠ طناً يومياً، عازياً سبب ذلك نتيجة لانخفاض كميات الحليب المنتجة خلال هذه الفترة من العام عند مربي الأبقار ولارتفاع أسعار الأعلاف وتهريب الحليب ومشتقاته عبر الحدود إلى الأراضي اللبنانية، مشيراً إلى أنه نتيجة لتغير سعر صرف الدولار باتت الشركة حالياً تستلم الحليب الخام بمبلغ يتجاوز ٢١٠ ليرات سورية للكيلو الواحد بعد أن كانت تستلمه بسعر ١٦٠ ليرة سورية باعتبار أن السعر يحدد وفق الأسعار الرائجة، مبيناً أن الكمية الإجمالية الموردة من الحليب الخام إلى الشركة منذ بداية العام الحالي وصلت إلى نحو ١٣ ألف طن، موضحاً أن الشركة تتزود بالحليب الخام من أي مصدر موثوق سواء من محطات أبقار الدولة أو من الجمعيات التعاونية الفلاحية أو من القطاع الخاص.

وأشار إلى إدخال ثلاثة خطوط إنتاجية جديدة «خط حليب معقم PT وخط لبن معلب ولبنة معلبة وخط جبنة مثلثات» بقيمة مالية إجمالية تقدر بنحو ٨٣٢ مليون ليرة سورية، وذلك بهدف تقديم منتجات عالية الجودة ترضي أذواق المستهلكين وتهدف لتخفيض تكاليف الإنتاج والتدخل الإيجابي في الأسواق والقدرة على المنافسة وضبط الأسعار.

كاشفاً أنه تم مؤخراً الانتهاء من كامل أعمال تركيب خط الحليب المعقم الذي سيقوم بإنتاج الحليب الطازج للاستخدام المنزلي والحليب المنكه للأطفال والمعبأ ضمن عبوات مخصصة لذلك وفق المواصفات القياسية السورية، وقريبا ستقوم الشركة بطرح منتجات هذا الخط في الأسواق بعد الانتهاء من جميع التجارب التشغيلية على الخط، كما تم مطلع الشهر الجاري التعاقد على توريد وتركيب وتشغيل خط إنتاج اللبن المعلب واللبنة المعلبة بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣,٥ أطنان بالساعة، بينما ما زال خط جبنة المثلثات قيد التوريد والتركيب.

معرض الإسمنت الثاني بداية ٢٠٢٠
الأشهب: تكلفة طن الاسمنت في سورية بين ٩٠ و١١٠ دولارات بينما في مصر ٥٠ دولاراً وفي إيران ٣٠ دولاراً

| هناء غانم

صرّح مدير عام شركة تكنولوجيا الاسمنت ومواد البناء «سيم تك» المهندس جبرائيل الأشهب لـ«الوطن» بأن انعقاد المؤتمر الثاني لتكنولوجيا صناعة الإسمنت للعام ٢٠٢٠ المقرر بداية العام سيكون له دور كبير في استقطاب الشركات الخدمية أو الشركات التي تزود قطاع الإسمنت بما يحتاجه، وذلك من خلال أوراق عمل لخبراء محليين وعرب وأجانب، وسيطرح خلاله أوراق بحثية بالتكنولوجيا الحديثة واستخدام الطاقات المتجددة في صناعة الإسمنت وأنواعه التي تحتاجها مرحلة إعادة الأعمار.

وأكد أننا اليوم نعاني من صعوبات وتحديات عديدة، منها ضعف الخبرات والتمويل وصعوبة التحويلات المالية التي تعد من أبرز المشاكل التي يعاني منها السوق السوري، وليس في مجال الإسمنت فقط، بل في كل القطاعات، لافتاً إلى أن سوق الإسمنت السوري اليوم صغير جداً، وكان محتكراً من قبل القطاع العام لنهاية عام ٢٠٠٥، واليوم ينهض هذا السوق، والتجربة السورية تتشكل في الوقت الحالي، مشيراً إلى أنه من الآن حتى خمس سنوات قادمة، سوف يكون هناك نهضة للمصانع المرخصة حديثاً، ولو تابعت مسيراتها فإننا سوف نشهد عدة مصانع للقطاع الخاص ستدخل للإنتاج، لذلك لابد من التركيز على استقدام التكنولوجيا الحديثة من الدول المصنعة التي تخدّم مصانع الإسمنت المرخصة حديثاً.

ولفت إلى أن صيغ التشاركية بين القطاعين العام والخاص مطروحة مع وزارة الصناعة ممثلة بالمؤسسة العامة للاسمنت، وذلك لاستقطاب الشركات المحلية والأجنبية للتشاركية، ولتطوير وتحديث المصانع أو إعادة تأهيلها ولو بشكل جزئي، ولاسيما مصانع الإسمنت الموجودة في محافظة حلب، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النهوض بقطاع الإسمنت بشكل أكبر.

وأشار إلى أن التشاركية بين القطاعين الخاص والعام أمر لا بد منه، فالشراكة أمر حتمي، والصيغة التشاركية المطروحة هي صيغ مشجعة للشركات التي تملك الخبرة والدراية الفنية والملاءة المالية للدخول إلى مصانع الإسمنت التابعة للقطاع العام.

ورأى الأشهب إلى أنه خلال المؤتمر سيتم التركيز على تنوع الإنتاج، إذ إن سورية بحاجة إلى تنوع أكثر بالإنتاج في مجال الإسمنت، وللعمل فإنه لا يوجد مصنع لإنتاج الإسمنت الأبيض.

وبيّن أنه بعد دراسة كلفة إنتاج الطن من الإسمنت، كانت النتيجة أن المنتج المحلي غير منافس سعرياً، إذ إن أسعار الإسمنت في سورية مرتفعة جداً بسبب ارتفاع كلف الإنتاج، وكتشريعات، يمنع استيراد الإسمنت، لكن في حال تغير الوضع وسمح بالاستيراد، فهذا الموضوع كفيل بإغلاق مصانع الإسمنت المحلية بسبب عدم قدرتها على المنافسة.

وأوضح الأشهب بالأرقام أن تكلفة طن الإسمنت في سورية تتراوح بين ٩٠ إلى ١١٠ دولاراً، علماً بأن كلفة الطن في إيران يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ دولاراً، وهناك قدرة على إيصاله على سورية بسعر يتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ دولار بالجودة نفسها، وفي مصر تقارب تكلفة طن الإسمنت ٥٠ دولاراً، ويعتبر مرتفعاً، لذا هناك مطالب بدعم حكومي لهذه المادة لتخفيض كلف الإنتاج قدر الإمكان.

والأهم بحسب الأشهب، لابد من تطبيق استخدامات الطاقة المتجددة في صناعة الإسمنت وفق ما هو متاح في دول العالم، واستخدم الوقود البديل، وفي مصر يتم استخدام المخلفات المنزلية بمصانع الإسمنت بنسبة ٣٠ بالمئة لإنتاج الوقود، الأمر الذي يخفف من فاتورة الطاقة.

وبيّن الأشهب أن المؤتمر يستهدف مصنعي الإسمنت في سورية من القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المصانع المرخصة حديثاً والمنشآت الصناعية قيد التنفيذ، مؤكداً أن اجتماع رجال الأعمال في مكان واحد يعرفهم إلى الفرص الاستثمارية والاقتصادية التي تجمعهم مع جهات ثانية.